

Distr.: General
8 January 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حلقة نقاش بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٢٦، وهو يتضمن موجزاً
لحلقة النقاش المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جنوب السودان التي عقدها المجلس في ٢٤
أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أثناء دورته السابعة والعشرين.

وركزت حلقة النقاش على تحديد التدابير الفعالة اللازمة لتحسين حالة حقوق
الإنسان في جنوب السودان، وعلى تعزيز دعم الأمم المتحدة لأعمال لجنة الاتحاد الأفريقي
للتحقيق في جنوب السودان وعملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية
بالتنمية.

ويتضمن التقرير أيضاً توصيات محددة لتحسين حالة حقوق الإنسان في جنوب
السودان موجهة إلى أطراف النزاع والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة
في جنوب السودان ومجلس حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-00181 020215 180215



* 1 5 0 0 1 8 1 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٣-١		أولاً - مقدمة
		بيان نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وإسهامات المشاركين في	ثانياً -
٣	١٧-٤		حلقة النقاش
٧	٢٦-١٨		ثالثاً - موجز المداخلات في المناقشة العامة
٨	٣٠-٢٧		رابعاً - الاستنتاجات
٩	٣٨-٣١		خامساً - التوصيات

أولاً- مقدمة

١- عقد مجلس حقوق الإنسان حلقة نقاش بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان عملاً بقراره ٣١/٢٦، وذلك أثناء دورته السابعة والعشرين المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وركزت المناقشة على تحديد التدابير الفعالة لتحسين حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، وتعزيز دعم الأمم المتحدة لأعمال لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان وعملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٢- وأدار حلقة النقاش الممثل الدائم لجيبوتي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، محمد سعيد دواله، وافتتحتها نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فلاfia بانسييري. وشارك في حلقة النقاش باولينو واناويلا أونانغو، وزير العدل بجنوب السودان، وأولوسيغون أوباسانجو، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، ولورانس كورباندي، رئيس مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان، وإبراهيم واني، مدير شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأعد سيوم مسفين، رئيس فريق الوساطة المعني بجنوب السودان التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، بياناً قرأه بالنيابة عنه الممثل الدائم لإثيوبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٣- وأعدت هذا التقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٢٦.

ثانياً- بيان نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وإسهامات المشاركين في حلقة النقاش

٤- أشارت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بيانها الافتتاحي إلى أن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان لا تزال تثير قلقاً بالغاً على الرغم من تراجع حجم وشدة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المبلغ عنها بالمقارنة مع الأشهر الأولى من النزاع. وأشارت إلى الزيارة التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي إلى جنوب السودان في نيسان/أبريل ٢٠١٤، والتي جرت في ضوء المعلومات التي تفيد بزيادة حدة العنف، بما في ذلك ارتكاب مجازر جماعية وحالات قتل انتقامية بشعة. وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن المدنيين لا يزالون تحت وطأة النزاع المسلح الجاري مع استمرار ورود تقارير عن أعمال قتل وجرح المدنيين على أيدي جميع أطراف النزاع، فضلاً عن الجماعات المسلحة الأخرى، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال والنساء. وشددت نائبة المفوض السامي على أن عدد المشردين داخلياً قد استمر في الارتفاع، ولفتت الانتباه إلى التدفق الكبير للمدنيين على مجموعات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الأمر الذي وضع البعثة أمام تحديات لم يسبق لها مثيل.

٥- وأعربت نائبة المفوض السامي عن قلقها لأن كلاً من الحكومة والمعارضة المتمثلة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان واصل حشد القوات وتجميع الأسلحة سعياً منه إلى تعزيز قوته، مما يؤدي إلى تقويض حماية المدنيين وعمل الوكالات الإنسانية والبعثة في مجال إنقاذ الأرواح. وأشارت أيضاً إلى أن الحالة الإنسانية قد تدهورت بسرعة وأن البلد يعاني من شدة انعدام الأمن الغذائي الذي قد يؤدي إلى حدوث مجاعة.

٦- وأشارت نائبة المفوض السامي كذلك إلى أن ضعف نظام إقامة العدل قد تفاقم بسبب النزاع وأن هناك عمليات احتجاز تعسفي وحالات احتجاز مطول وادعاءات تتعلق بالتعذيب وإساءة المعاملة أثناء الاحتجاز. ويلاحظ أيضاً حدوث تدهور حاد في ممارسة حرية التعبير، ويشمل ذلك على وجه الخصوص حرية الصحافة والحصول على المعلومات.

٧- وأكدت نائبة المفوض السامي الحاجة إلى مضاعفة الجهود المبذولة لحماية المدنيين وضمان المساءلة عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع. وأشارت إلى أن تركة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي أسهمت في الأزمة الحالية. وفي هذا الصدد، حث المجتمع الدولي على ممارسة ضغوط على قادة البلد لمنع حدوث المزيد من الانتهاكات والتجاوزات على أيدي القوات الخاضعة لقيادتهم وسيطرتهم، والإعلان بوضوح عن محاسبة كل من يرتكب جرائم وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان.

٨- وصرح وزير العدل بجنوب السودان بأن الأحداث التي وقعت في جوبا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ تشكل محاولة انقلابية قام بها نائب الرئيس سابقاً ريك مشار ومؤيديه للإطاحة بحكومة منتخبة. وشدد على أن ما حدث في ذلك اليوم المشؤوم لا يعتبر عداءً أو صراعاً لأسباب إثنية، بل نتيجة لخلاف سياسي بين السياسيين من مختلف الانتماءات الإثنية.

٩- وأحاط الوزير المجلس علماً بالتدابير التي اتخذتها الحكومة للمحافظة على الهدوء والاستقرار في البلد، مشيراً في جملة أمور إلى إنشاء لجنة لإدارة الأزمات، ولجنة للسلام والمصالحة وتضميد الجراح ولجنة للتحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع. وأشار إلى أن الحكومة استعادت السيطرة على مناطق كانت سابقاً تحت سيطرة المتمردين في ولايات جونقلي، والوحدة، وأعالي النيل. وذكر الوزير أن الحكومة وافقت على وقف الأعمال القتالية والتفاوض بشأن السلام برعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، ورحبت بلجنة التحقيق التي شكلتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في إطار الاتحاد الأفريقي للتحقيق في تجاوزات حقوق الإنسان في جنوب السودان. وأشار أيضاً إلى البيان الذي وقعته الحكومة والمتضمن إجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمعارضة المتمثلة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولاحظ أن اللجنة الشعبية لبناء السلام، التي أنشأتها الحكومة، قد نجحت في إقناع كثير من المشردين داخلياً الذين لجأوا إلى مجتمعات البعثة بالعودة إلى ديارهم.

١٠- وأشار الوزير إلى عدة تطورات إيجابية في البلد، مثل موافقة الحكومة على جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان الذي أعدته مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان، واعتماد السلطة التشريعية الوطنية للقوانين المتعلقة بوسائل الإعلام. وأقر بأن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين، وشدد على أن الأولوية الرئيسية للحكومة هي تعزيز السلام والمصالحة بين مواطني جنوب السودان وتضميد جراحهم.

١١- وأثنى رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان على الاتحاد الأفريقي لإنشاء اللجنة. وأوضح أن اللجنة مكلفة بتقديم المساعدة لكي يصبح جنوب السودان موحداً ومتماسكاً عن طريق تنفيذ ولايتها المتمثلة في تضميد الجراح وتحقيق المصالحة والمساءلة والإصلاح المؤسسي. وذكر أن المفوضين قد زاروا جوبا وأماكن أخرى في المنطقة لتقييم نطاق النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة. واجتمعوا مع مسؤولين حكوميين، وقادة المعارضة المتمثلة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والزعماء الإقليميين في إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا، وممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية. وزاروا أيضاً مخيمات المشردين داخلياً في جنوب السودان ومخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. وذكر رئيس اللجنة أنه على الرغم من أن النزاع بدأ كخلاف سياسي داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان الحاكم، فقد تدهور بسرعة ليتحول إلى نزاع إثني تسبب في انقسام حاد وانعدام ثقة بين الفئتين الإثنتين الرئيسيتين الدينكا والنوير. وشدد رئيس اللجنة على أن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد ارتكبت، وأنه ما من زعيم سياسي في جنوب السودان يمكنه أن يدعي البراءة. وأكد أنه لا بد أن تتوقف دوامة الإفلات من العقاب من أجل تضميد الجراح. وأشار أيضاً إلى أن من الضروري وجود شكل ما من أشكال رد الحقوق على مستوى المجتمع المحلي، وأعرب عن أمله في أن يسهم عمل إيغاد في عملية تضميد الجراح والمصالحة.

١٢- وذكر الممثل الدائم لإثيوبيا الذي تحدث باسم رئيس فريق الوساطة المعني بجنوب السودان التابع لإيغاد أن إيغاد لا تزال تشدد على مبدأي سيادة القانون وحقوق الإنسان بوصفهما ركنين أساسيين من أركان عملية السلام. وأشار إلى أن إيغاد تواصلت مع أطراف النزاع على الامتثال للاتفاقات المتفاوض عليها والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الوطني والدولي، مؤكداً أن إيغاد لن تتردد في اتخاذ إجراء ضد الأشخاص الذين يعرقلون عملية السلام، ومحاسبتهم. وأقر بأن المحادثات التي تقودها إيغاد ما زالت تواجه تحديات لأن القتال مستمر ولم تلتزم الأطراف باتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأشار إلى أن ملايين الأرواح أصبحت معرضة للخطر منذ اندلاع النزاع وقد انقطعت خدمات التعليم والصحة وأصبحت الحالة الإنسانية خطيرة. وشدد على أن إيغاد تدرك الحاجة الماسة إلى التوصل إلى اتفاق شامل من شأنه معالجة الأسباب الجذرية للأزمة وتهيئة الظروف الحقيقية وإجراء إصلاحات واسعة النطاق.

١٣- وأفاد رئيس مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان أن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يقدم بياناً مفصلاً عن حجم تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع والتي لا يمكن تجاهلها. وأشار إلى أن نتائج التقرير تؤكد الحاجة إلى المساءلة وإلى توفير آليات للحقيقة والخبر.

١٤- وأوضح رئيس مفوضية حقوق الإنسان أن المفوضية تضطلع بولاية دستورية تتمثل في تعزيز حقوق الإنسان ورصد حالة حقوق الإنسان في البلد والإبلاغ عنها وتقديم التوصيات وإسداء المشورة للحكومة. وقد نظمت المفوضية محفلاً وطنياً لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢ أسهم في إذكاء الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. وأشار رئيس المفوضية إلى تقرير نشرته المفوضية في تموز/يوليه ٢٠١٤، يكشف عن أن أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص لقوا حتفهم منذ بدء النزاع. وسلط الضوء على بعض التحديات الرئيسية لحقوق الإنسان في جنوب السودان التي تشمل حماية الحق في الحياة، والتوترات الإثنية السائدة بين قبيلتي الدينكا والنوير وتدهور البيئة المواتية لممارسة الحق في حرية التعبير.

١٥- وحث رئيس مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان أطراف النزاع على احترام وتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ودعا أيضاً الأمم المتحدة إلى التعجيل بنشر موظفي الرصد التابعين لإيغاد وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ودعم البعثة والهيئات الإقليمية من أجل رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

١٦- ولاحظ مدير شعبة حقوق الإنسان في البعثة أن الحالة في جنوب السودان تستدعي اهتماماً شديداً من مجلس حقوق الإنسان وأثنى على المجلس لعقد حلقة النقاش. وذكر أن البعثة ترصد عن كثب حالة حقوق الإنسان وأنها وثقت العديد من حوادث الاستهداف المتعمد للمدنيين والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والتعذيب والاختفاء القسري والنهب ومهاجمة المستشفيات والكنائس والمساجد. وأكدت تقارير البعثة انتشار عمليات القتل ذات الدوافع الإثنية وفيما بين القبائل. وأشار إلى أن حرية التعبير قد تقلصت بشدة من جراء الهجمات المتكررة على الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني. وشدد أيضاً على أن أعمال القتل المتعمدة للعاملين في المجال الإنساني تعوق بقدر أكبر تقديم الدعم الإنساني إلى المدنيين.

١٧- وقال مدير شعبة حقوق الإنسان في البعثة إن هناك أسباباً قوية تدعو إلى الاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت، في ضوء الطابع المنهجي والواسع الانتشار للعنف، وإن هذه الأعمال قد ارتكبت من جانب طرفي النزاع. وأشار إلى أنه على الرغم من تعهدات الجانبين بمساءلة المسؤولين عن الجرائم، كان هناك تقدم ضئيل أو لم يحرز أي تقدم نحو ضمان المساءلة. وشدد مدير الشعبة على أن المساءلة أمر بالغ الأهمية في تحقيق المصالحة الوطنية، وأن البعثة أوصت بإنشاء محكمة دولية على الفور من أجل تحديد المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء النزاع. ودعا مجلس حقوق الإنسان إلى

العمل فوراً وبشكل حاسم للمساعدة في التوصل إلى حل فعال وشامل للأزمة في جنوب السودان.

ثالثاً- موجز المداخلات في المناقشة العامة

١٨- خلال المناقشة العامة أعطيت الكلمة للوفود التالية: الاتحاد الروسي وإثيوبيا (باسم المجموعة الأفريقية) والاتحاد الأوروبي وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وإيطاليا وبلجيكا وتركيا وتوغو والجبل الأسود والجمهورية التشيكية والدانمرك وسري لانكا والسودان والصين وفرنسا وكندا وكوبا والكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وأسهمت في المناقشة المنظمات غير الحكومية التالية: مؤسسة كاريتاس الدولية، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنظمة نساء التضامن الأفريقي والمجلس النرويجي للاجئين.

١٩- ولاحظ الكثير من الوفود مع القلق أن القتال مستمر منذ شهور عديدة، وأن التجاوزات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي لا تزال ترتكب من جانب طرفي النزاع. وأدانت الوفود الانتهاكات والفظائع ضد المدنيين، وأشارت إلى أن بعضها قد يبلغ حد جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ودعت الوفود أيضاً أطراف النزاع إلى الوقف الفوري للقتال ولجميع أشكال العنف وناشدت القادة المعنيين ضمان ألا ترتكب قواتهم تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني أو جرائم دولية أخرى.

٢٠- وأدانت وفود كثيرة عدم المساءلة عن الجرائم والفظائع التي ارتكبت أثناء النزاع. وشددت على أهمية العدالة والمساءلة كأساس لأي عملية لتضميد الجراح بصورة هادفة وتحقيق المصالحة الوطنية في جنوب السودان. وحثت الوفود طرفي النزاع على ضمان تقديم مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى العدالة ومحاسبتهم. وأكدت جميع الوفود أن العدالة والمساءلة ينبغي أن يكونا جزءاً حيوياً من عملية السلام.

٢١- وأعربت عدة وفود عن بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال الذين لا يزالون تحت وطأة النزاع ويعانون من تدهور أحوال المعيشة. وعلى وجه التحديد، أعربت بعض الوفود عن قلق شديد إزاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك حوادث الاعتداء الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والعمليات المنهجية لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة.

٢٢- وشددت وفود كثيرة على الحاجة إلى حل سياسي شامل للنزاع، وحثت الأطراف على الالتزام بحوار شامل وبناء ومفتوح من أجل تحقيق السلام. وأعربت عن القلق إزاء عدم وجود إرادة سياسية لدى الزعماء للتوصل إلى حل سلمي، كما يتضح من عدم تقيدهم باتفاقات

وقف إطلاق النار الموقعة برعاية إيغاد. وأثنت وفود كثيرة على إيغاد لعملها في قيادة عملية السلام في جنوب السودان ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه الكامل إلى هذه الهيئة.

٢٣- وحث العديد من الوفود الأطراف بقوة على تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، وضمان حماية العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء شدة الأزمة الإنسانية، ولا سيما فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي وإزاء التحديات الكبيرة التي يواجهها المشردون داخلياً في مجال الحماية.

٢٤- وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء تدهور البيئة المواتية لممارسة حرية التعبير، والتي تشمل انتشار عمليات تهديد ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وأشارت عدة وفود أيضاً إلى مناخ الخوف والقمع السائد ضد منظمات المجتمع المدني الذي حال دون مشاركتها في محادثات السلام التي تقودها إيغاد في أديس أبابا.

٢٥- ورحبت عدة وفود بدور لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان في التحقيق في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وشجعت اللجنة على تقديم توصيات بشأن أفضل السبل لضمان المساءلة. ودعت مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من أصحاب المصلحة إلى دعم عمل الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية الأخرى فيما يتعلق بجنوب السودان.

٢٦- ودعت عدة وفود إلى إنشاء ولاية إجراءات خاصة لرصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان وتقديم تقرير عنها إلى مجلس حقوق الإنسان.

رابعاً- الاستنتاجات

٢٧- قدم المشاركون في حلقة النقاش ملاحظات ختامية رداً على بعض التعليقات والأسئلة التي أثيرت خلال المناقشة العامة. وذكر رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان أن تقرير المفوضية سيستكمل ويقدم إلى الاتحاد الأفريقي في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وأشار إلى أن المفوضية ستقبل الدعم من جميع الراغبين في المساعدة على تنفيذ النتائج والتوصيات التي انتهت إليها.

٢٨- وأفاد وزير العدل بجنوب السودان، فيما يتعلق بحرية التعبير، بأنه قد اعتمد قانون لوسائل الإعلام يشكل أداة مشروعة تمثل للقانون الدولي في هذا المجال. وذكر أيضاً أن الجمعية الوطنية ستصدر قانون الأمن القومي في الوقت المناسب.

٢٩- وذكر رئيس مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان في ملاحظاته الختامية أن المفوضية تدعم المهمة التي كلفت بها المؤسسات الإقليمية في مجال رصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان. وأكد أنه ينبغي أن يجري التفاوض على أية آلية للمساءلة تعتمد في إطار اتفاق للسلام في المستقبل بطريقة تكفل التزام الأطراف

وتحسين التنفيذ. وحذر من أنه ينبغي عدم تعجل عملية السلام، وذلك لضمان أن تكون شاملة ودقيقة وتشرك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٣٠- وأكد مدير شعبة حقوق الإنسان في البعثة لمجلس حقوق الإنسان أن البعثة ملتزمة بالاضطلاع بولايتها لرصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان بأعلى معايير التحقق. وشدد على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان التزام دولي يتطلب مشاركة الآليات الإقليمية والدولية. وأكد في هذا الصدد أهمية مسؤولية مجلس حقوق الإنسان في مواصلة أداء دوره من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

خامساً- التوصيات

٣١- كرر المفوض السامي التوصيات التالية في تقريره المقدم عن حلقة النقاش.

٣٢- توصيات مقدمة إلى حكومة جنوب السودان:

(أ) الوقف الفوري للقتال وجميع أشكال العنف، والكف عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وغيرها من الجرائم الدولية؛

(ب) الامتثال لجميع الاتفاقات التي وقعت عليها برعاية إيغاد، بما في ذلك اتفاق وقف الأعمال العدائية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) واتفاق تسوية الأزمة في جنوب السودان (٩ أيار/مايو ٢٠١٤)، والالتزام الكامل بعملية أديس أبابا التفاوضية، بما في ذلك السماح بنشر وتعزيز آلية الرصد والتحقق التابعة لإيغاد في جميع المناطق المتضررة من النزاع؛

(ج) ضمان إجراء تحقيقات فورية وتتسم بالمصداقية والشفافية ومستقلة ونزيهة وشاملة في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم الدولية المزعومة التي ارتكبت في جوبا في المراحل الأولى من النزاع في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والهجمات التي تعرض لها المدنيون في بانتيو وبور في نيسان/أبريل ٢٠١٤، وضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات، وفقاً للمعايير الدولية، وتوفير ما يكفي من سبل الانتصاف وجبر الضرر للضحايا؛

(د) وقف الأنشطة التي تعوق أعمال الحق في حرية التعبير، بما في ذلك المضايقة والرقابة على وسائل الإعلام والمجتمع المدني، واستدعاء الصحفيين واحتجازهم وإصدار الأوامر بشأن تعليق المنشورات ومصادرة الصحف.

٣٣- توصيات مقدمة إلى المعارضة المتمثلة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والجهات الفاعلة المسلحة الأخرى:

(أ) الوقف الفوري للقتال وجميع أشكال العنف، وضمان ألا ترتكب قواتها انتهاكات لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو جرائم دولية أخرى؛

(ب) الامتثال لجميع الاتفاقات الموقعة برعاية إيغاد، بما في ذلك اتفاق وقف الأعمال العدائية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) واتفاق تسوية الأزمة في جنوب السودان (٩ أيار/مايو ٢٠١٤)، والالتزام الكامل بعملية أديس أبابا التفاوضية، بما في ذلك السماح بنشر وتعزيز آلية الرصد والتحقق التابعة لإيغاد في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرتها؛

(ج) الالتزام بالتقيد بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الكف عن شن هجمات على المدنيين والأهداف المدنية والمرافق الإنسانية، ووقف الهجمات العشوائية والمفرطة وضمان تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرتها؛

(د) تيسير إجراء التحقيقات على وجه السرعة في ادعاءات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها القادة والمقاتلون والمليشيات التابعة لهم، بما في ذلك عمليات القتل غير المشروعة للمدنيين في بانتيو في منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٣٤ - توصيات مقدمة إلى إيغاد:

(أ) تعجيل عملية الوساطة ومراعاة مصالح ووجهات نظر جميع أصحاب المصلحة، بما يشمل أصحاب المصلحة من المجتمع المدني، ولا سيما حقوق واحتياجات ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والجرائم الدولية الأخرى؛

(ب) ضمان أن يتضمن أي اتفاق سلام نهائي الالتزام بمعالجة الانتهاكات السابقة ومكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة وفقاً للمعايير الدولية، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومنع أن يشمل العفو أشخاصاً يزعم أنهم ارتكبوا جرائم دولية وانتهاكات لحقوق الإنسان.

٣٥ - توصيات مقدمة إلى لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان:

الإسراع بإنجاز أعمال ولايتها المتعلقة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من التجاوزات المرتكبة خلال النزاع المسلح في جنوب السودان، وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل والوسائل الكفيلة بضمان المساءلة والمصالحة بين جميع المجتمعات المحلية في جنوب السودان وتضميد جراحها، وإيلاء اهتمام خاص لدى القيام بذلك لمسألة تأثير النزاع على النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

٣٦- توصيات مقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان:

(أ) العمل في إطار المعايير المتعلقة بولايتها، التي أعيد تحديد مجالات تركيزها، على ضمان توفير الحماية الفعالة للمدنيين المهددين بالتعرض للعنف البدني، ومنع العنف بنشر دوريات منتظمة واستباقية في مناطق انتشارها، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى؛

(ب) ضمان إعداد تقارير علنية منتظمة وفي الوقت المناسب عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢١٥٥.

٣٧- وإضافة إلى التوصيات الواردة أعلاه، قدمت عدة وفود التوصية التالية أثناء المناقشة العامة.

٣٨- توصية مقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان:

النظر في إنشاء ولاية إجراءات خاصة في شكل مقرر خاص معني برصد حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان وتقديم تقرير عنها إلى مجلس حقوق الإنسان.